PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان
20 YEARS عاماً

حالة المعابر في قطاع غزة

2016/10/1 - 2016/10/31

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر أكتوبر 2016. يؤكد التقرير أن الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة ازداد حدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فتراجعت كمية البضائع التي سمُح بدخولها إلى القطاع بشكل غير مسبوق، حيث بلغت كمية الواردات لشهر أكتوبر 58.3% من كمية الواردات لشهر أغسطس الماضي، فيما ظلت صادرات القطاع لا تتجاوز 3.1% من حجم الصادرات قبل فرض الحصار في يونيو 2007. كما استمرت القيود المشددة على توريد نحو 400 سلعة إلى القطاع، معظمها من السلع الأساسية والمواد الخام. وما تزال سلطات الاحتلال تفرض قيود على توريد مواد البناء اللازمة لاعادة اعمار قطاع غزة ولسد احتياجات المواطنين الطبيعية، ولم تسمح إلا بتوريد 2.5% فقط من كمية الأسمنت، و1.6% فقط من كمية حديد البناء، و5.3% فقط من كمية حصمة، وذلك من الكميات الاجمالية اللازمة لعملية إعادة الاعمار. كذلك استمر تقليص توريد غاز الطهي إلى القطاع، حيث سُمح بتوريد 34.2% فقط من كمية غاز الطهي اللازمة لسكان القطاع. وعلى صعيد حركة الأفراد، فرضت سلطات الاحتلال قيوداً جديدة على سكان القطاع، قلصت بموجبها الأعداد القليلة من الفئات المحددة التي كانت تسمح بتحركها من خلال معبر بيت حانون "ايريز"، وقد انعكست القيود الجديدة على حركة المواطنين كماً ونوعاً، فقد ارتفعت نسبة رفض تصاريح المرضى، وأدى ذلك إلى تراجع عدد المرضى المسموح لهم باجتياز المعبر بنسبة 33.9% عن شهر سبتمبر الماضي، فيما تراجعت أعداد مرافقي المرضى بنسبة 36.5% عن شهر سبتمبر. كما تراجعت نسبة مرور التجار بنحو 38.8%، وتراجعت نسبة مرور أصحاب الحاجات الخاصة بنسبة 54.3%. كما قلصت السلطات المحتلة عدد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة ابنائهم في السجون بنسبة 59.7%، فيما قلصت عدد كبار السن المسموح لهم بالصلاة في المسجد الأقصى بنسبة 22%.

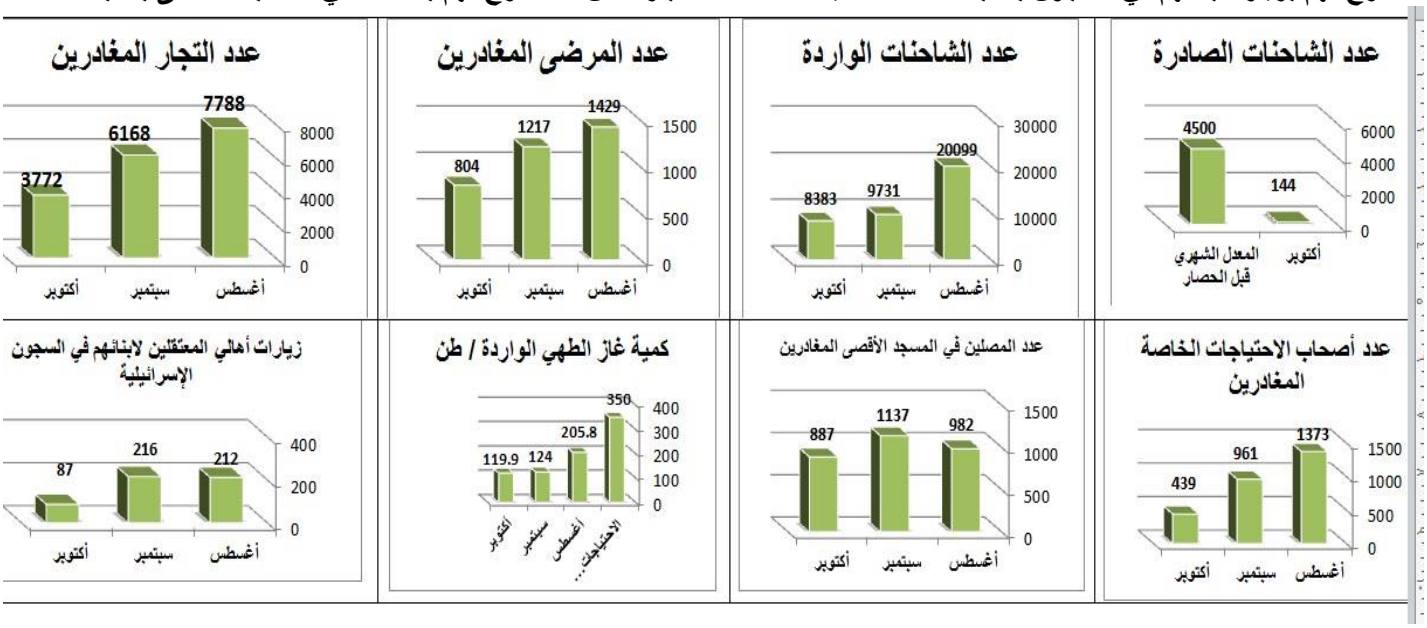

كل ما سبق يؤكد أن ادعاءات السلطات المحتلة حول تخفيف الحصار مخادعة، وتهدف السلطات المحتلة من خلالها إلى مأسسة الحصار، وجعله مقبولاً على المستوى الدولي، رغم انتهاكه لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تفاصيل حركة المعابر خلال شهر أكتوبر

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال فترة التقرير فرض القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لمشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وفي المقابل استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. وقد شاب حركة البضائع والسلع من و إلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 14 يوماً بشكل كلي، ويومين بشكل جزئي (51.6% من إجمالي أيام الفترة).

الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر أكتوبر) بتصدير حمولة 141 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، معظمها محملة بسلع زراعية. ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 3.1% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007. وقد أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وإغلاق مئات المصانع، من ضمنها عشرات مصانع الحياكة والملابس وعشرات مصانع الأثاث المنزلي والمكتبي التي تشتهر بجودتها العالية، وتسريح آلاف العمال، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، ما رفع نسبة الفقر إلى معدلات غير مسبوقة.

الواردات

قلصت سلطات الاحتلال خلال شهر أكتوبر كمية البضائع المسموح بتوريدها إلى قطاع غزة، حيث سمحت بإدخال 8,383 شاحنة فقط، بمعدل 270 شاحنة يومياً[1]. وقد سجلت كمية الواردات لهذا الشهر (أكتوبر) انخفاضاً عن الشهر الماضي سبتمبر الذي دخل فيه 9,731 شاحنة وكان مقدار النقص 1,348 شاحنة بنسبة 13.8%. كما سجلت الكمية التي دخلت هذا الشهر انخفاضاً كبيراً عن واردات شهر (أغسطس) الذي دخل فيه 20,099 شاحنة وكان مقدار الانخفاض 11,716 شاحنة بنسبة 58.3%.

يستدل مما سبق أن كميات الواردات، وخاصة من المواد الأساسية، ما تزال لا تلبي احتياجات سكان القطاع، وتسبب ذلك في نقص عشرات السلع الأساسية خلال شهر أكتوبر خاصة المواد اللازمة لمشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج، مثل مواد البناء، الوقود، غاز الطهي، المعدات الصناعية، ماكينات وخطوط الإنتاج، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن وقضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPSالتي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

مواد البناء

ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر أكتوبر)، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. فقد سمحت السلطات المحتلة بتوريد 42,607 طناً من مادة الاسمنت، و8,300 أطنان من مادة حديد البناء، و159,470 طناً من الحصمة، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 2.8%، و1.6%، و5.3% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ووفق آلية الأمم المتحدة لإعادة اعمار غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة في الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، وذلك بعد نحو عامين على سريانها.

[1] - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر أكتوبر 2016 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات اعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/ طن	احتياجات اعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/ طن	النسبة المئوية
الأسمنت	42,607	1,500,000	%2.8	84,000	%50.7
حديد البناء	8,300	500,000	%1.6	56,000	%14.8
الحصمة	159,470	3,000,000	%5.3	70,000	%227.8

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

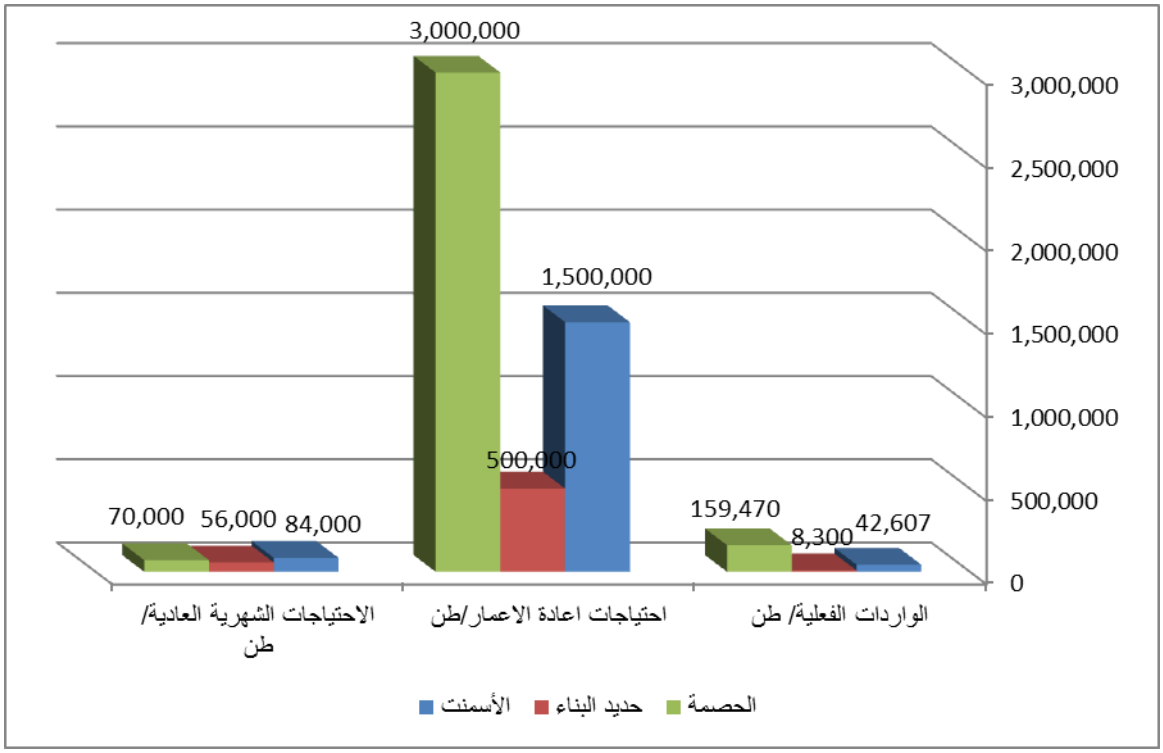

الوقود والمحروقات

سمحت سلطات الاحتلال خلال فترة التقرير بتوريد 12,413,577 لتر سولار، 4,439,033 لتر بنزين، و6,196,822 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع. كما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 16 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 3,719 طن، وبمعدل يومي بلغ 119.9 طن يومياً، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 34.2% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً. جدير بالذكر أن المعدل اليومي للوارد من غاز الطهي لشهر أكتوبر والبالغ 119.9 طن يومياً قد سجل انخفاضاً عن الشهر الماضي سبتمبر بنسبة 3.3% حيث كان يورد 124 طن يومياً، بينما سجل انخفاضاً حاداً عن شهر أغسطس الماضي وصل إلى 41.7 %، حيث كان يورد 205.8 طن يومياً. وقد تسبب ذلك في حدوث نقص في كميات الغاز في جميع محطات تعبئة الغاز، وجراء ذلك يضطر المواطنون إلى الانتظار لفترات طويلة لتعبئة نصف اسطوانة خاص.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
نوفمبر 2015	167.7	%47.9
ديسمبر 2015	158.7	%45.3
يناير 2016	107.8	%35.9
فبراير2016	173.7	%49.6
مارس 2016	167.8	%47.9
أبريل 2016	157.6	%45
مايو 2016	183.7	%61.2
يونيو 2016	179.4	%51.2
يوليو 2016	172.7	%49.3
أغسطس 2016	205.8	%58.8
سبتمبر 2016	124	%35.4
أكتوبر 2016	119.9	%34.2
الاحتياجات الفعلية	350	%100

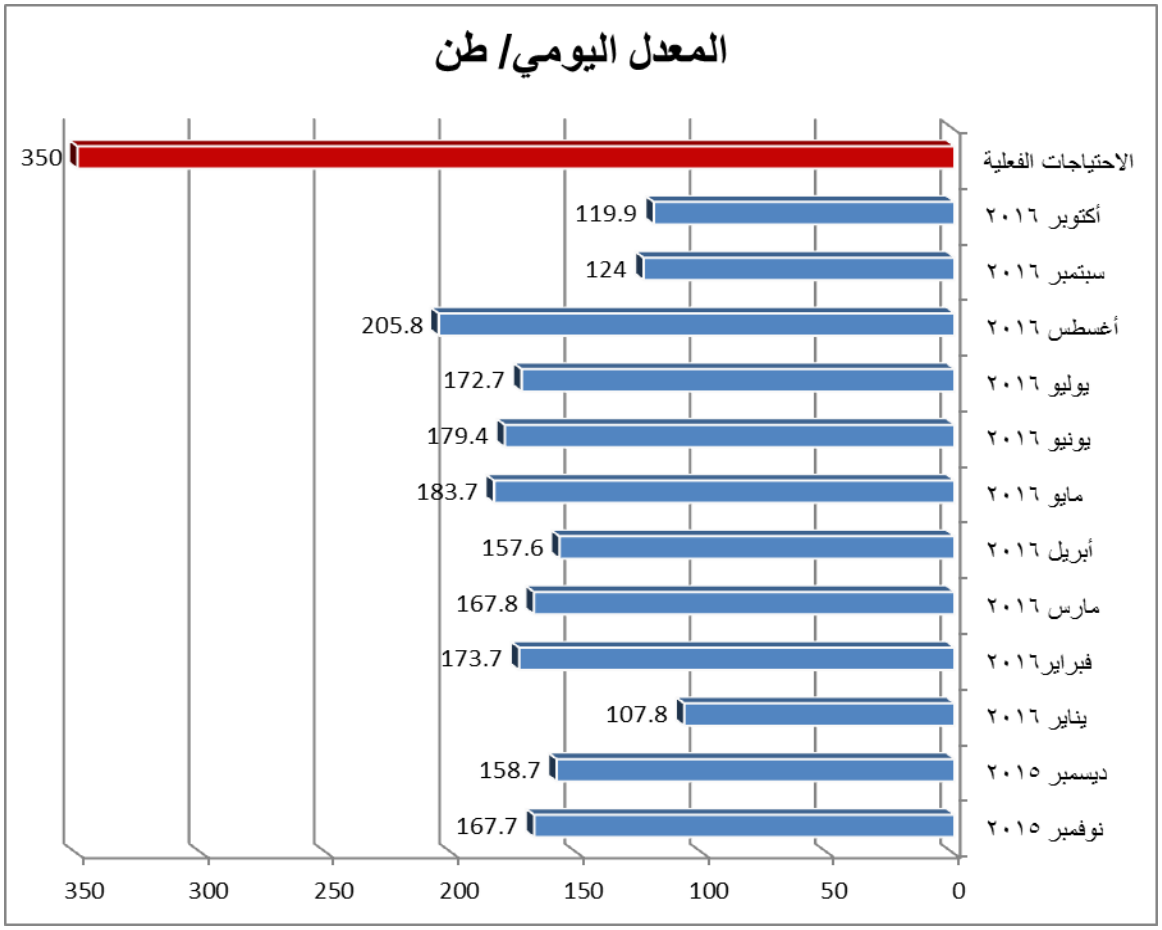

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) بعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 20 يوماً (11 يوماً منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي تطور خطير على صعيد حركة الأفراد، فرضت سلطات الاحتلال قيوداً جديدة على سكان القطاع، قلصت بموجبها الأعداد القليلة من الفئات المحددة التي كانت تسمح بتحركها من خلال معبر بيت حانون "ايريز"، وقد انعكست القيود الجديدة على حركة المواطنين كماً ونوعاً، فقد ارتفعت نسبة رفض تصاريح المرضى، وأدى ذلك إلى تراجع عدد المرضى المسموح لهم باجتياز المعبر بنسبة 8% عن شهر أغسطس الماضي، فيما تراجعت أعداد مرافقي المرضى بنسبة 7.3%. كما تراجعت نسبة مرور التجار بنحو 20%، ونسبة مرور أصحاب الحاجات الخاصة بنسبة 30%، المسافرين عبر جسر اللنبي بنسبة 25%.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهر أكتوبر) معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 20 يوماً (11 يوماً منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط). وقد سمحت السلطات المحتلة خلال الايام التي فتح فيها المعبر بمرور 804 مرضى يرافقهم 730 من ذويهم، ويعتبر ذلك انخفاضاً ملحوظاً عن شهر سبتمبر الماضي حيث سُمح بمرور 1,217 مريضاً يرافقهم 1,150 . وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أكتوبر لـ 87 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 56 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على دفعتين، وذلك وفقاً للتصريحات الاعلامية الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة. وقد شهد شهر أكتوبر انخفاض حاد في عدد الأشخاص من ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم المعتقلين عن الشهر الماضي، حيث سمح خلال شهر سبتمبر لـ 216 شخصاً من ذوي المعتقلين بزيارة 125 من أبنائهم في السجون الاسرائيلية، وذلك على 5 دفعات.

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أكتوبر 2016

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
2016/10/10	47	11	28	نفحة
2016/10/31	40	9	28	رامون

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أكتوبر محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي نتيجتها التفاهمات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 350 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 700 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 56 زيارة فقط (8%). وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 87 شخصاً خلال شهر أكتوبر، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,400 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً (6.2%).

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

قلصت سلطات الاحتلال خلال شهر أكتوبر عدد التجار الذين سمح لهم بالمرور عبر معبر بيت حانون، حيث سمحت بمرور 3,772 تاجراً، في حين سمحت خلال سبتمبر الماضي بمرور 6,168 تاجر (نسبة انخفاض 38.8%)، وفي شهر أغسطس الذي سبقه سمحت بمرور 7,788 تاجراً (نسبة انخفاض 51.5%). وبلغ عدد أصحاب الحاجات الخاصة الذين سمح لهم بالمرور هذا الشهر 439 شخصاً، في حين بلغ عددهم الشهر الماضي 961 شخصاً (نسبة انخفاض 54.3%)، وسمح خلال شهر أكتوبر لـ 271 شخصاً من المسافرين عبر حاجز اللنبي بالمرور عبر المعبر، في حين سمح بالمرور خلال شهر سبتمبر لـ 248 شخصاً وفي أغسطس الماضي لـ 330 شخصاً (نسبة انخفاض 17.8%). كما سمح خلال شهر أكتوبر لـ 887 شخصاً (من كبار السن) بالمرور للصلاة في المسجد الأقصى، بينما سمح خلال شهر سبتمبر الماضي لـ 1,137 شخصاً بالمرور للصلاة. وفي شهر أكتوبر سمح بمرور 128 شخصاً من عرب الداخل، بينما سمح خلال سبتمبر الماضي بمرور 356 شخصاً، وذلك وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشؤون المدنية. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال شهر أكتوبر 24 يوماً وفُتح لمدة 7 أيام فقط. وقد تمكن خلال أيام فتح المعبر 4,526 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، من بينهم وفد مؤتمر عين السخنة (1)، فيما عاد إلى القطاع 2,117 مواطناً، وقد أرجعت السلطات المصرية 306 مواطنين كانوا ضمن المغادرين. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وما زال في قطاع غزة آلاف المواطنين يبلغ عدد المواطنين بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى العمل على فتح معبر رفح، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين العالقين في جمهورية مصر العربية ودول العالم، والسماح للآلاف من سكان القطاع بالسفر عبر معبر رفح البري.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.